

سبتمبر 2022

متابعة إصدار الأوامر الترتيبية الخاصة بقانون المالية 2022

سبتمبر 2022

في إطار برنامج "إقتصادنا أولاً"، يواصل المعهد العربي لرؤساء المؤسسات ، متابعة مدى التزام الحكومة بالإجراءات والأحكام، التي تهم المواطن والمؤسسة، و الواردة في قانون المالية، منذ شهر مارس الماضي، من خلال إصدار مذكرة تحت عنوان " [قانون مالية دون أوامر ترتيبية](#) "، ومذكرة بعنوان [متابعة مدى التزام الحكومة بالإجراءات والأحكام الواردة في قانون المالية](#)، في شهر أفريل، وفي شهر ماي أصدر المعهد مذكرة بعنوان [5 أشهر دون أوامر ترتيبية لتفعيل قانون المالية، و 60 يوماً دون تفعيل إجراءات الإنعاش الاقتصادي](#).

ومن بين 12 أمرا ترتيبيا، لتفعيل الإجراءات الواردة في قانون المالية لسنة 2022، إلى حدود شهر جويلية، تم نشر 3 أوامر رئاسية، بالرائد الرسمي، كما أكدت وزارة المالية في ردها على هذه الوثيقة، أن هناك قرارات ومذكرات صدرت، وفيما يلي التفاصيل، مع ملاحظات المعهد العربي لرؤساء المؤسسات، ورد وزارة المالية:

العدد الجمالي للأوامر التي لم يتم تفعيلها	أوامر تم تفعيلها خلال شهر مارس	أوامر تم تفعيلها خلال شهر أفريل	أوامر تم تفعيلها خلال شهر ماي	أوامر تم تفعيلها خلال شهر جوان	أوامر تم تفعيلها خلال شهر جويلية	قرارات ومذكرات أكدت وزارة المالية صدورها	أوامر لم يتم تفعيلها إلى الآن
12	0	0	0	3 أوامر	0	4	5 أوامر

رد وزارة المالية	ملاحظات المعهد العربي لرؤساء المؤسسات	جويلية	جوان	ماي	أفريل	مارس	الأوامر والقرارات
صدر الأمر الرئاسي عدد 535 لسنة 2022 المؤرخ في 7 جوان 2022. صدر القرار المشترك من وزير الشؤون الاجتماعية ووزيرة المالية المؤرخ في 18 فيفري 2022.	صادق مجلس الوزراء بتاريخ 14 ماي 2022، على مشروع أمر رئاسي يتعلق بضبط شروط وإجراءات إسناد امتياز تكفل الدولة بمساهمة الأعراف في النظام القانوني للضمان الاجتماعي لفائدة المؤسسات السياحية ومؤسسات الصناعات التقليدية ، المنصوص عليه بالفصل 61 من المرسوم عدد 21 لسنة 2021، المتعلق بقانون المالية لسنة 2022. ونُشر الأمر رئاسي عدد 535 لسنة 2022، بتاريخ 10 جوان 2022، بالرائد الرسمي للجمهورية التونسية.	✓	✓	✗	✗	✗	إجراءات لفائدة المؤسسات السياحية ومؤسسات الصناعات التقليدية
صدر الأمر الرئاسي عدد 536 لسنة 2022 المؤرخ في 7 جوان 2022.	صادق مجلس الوزراء بتاريخ 14 ماي 2022، على مشروع أمر رئاسي يتعلق	✓	✓	✗	✗	✗	تكفل الدولة بالفارق بين النسبة الموظفة

	<p>بضبط شروط وإجراءات الانتفاع بامتياز تكفل الدولة بالفارق بين النسبة الموظفة على قروض وتمويلات الاستثمار ومعدل نسبة الفائدة في السوق النقدية لفائدة المؤسسات الصغرى والمتوسطة.</p> <p>ونشر الأمر رئاسي عدد 536 لسنة 2022، بتاريخ 10 جوان 2022، بالرائد الرسمي للجمهورية التونسية.</p>						<p>على قروض الاستثمار، ومعدل نسبة الفائدة في السوق النقدية ، لفائدة المؤسسات الصغرى والمتوسطة</p>
<p>صدر الأمر الرئاسي عدد 542 لسنة 2022 المؤرخ في 13 جوان 2022. صدر قرار من رئيسة الحكومة المؤرخ في 16 جوان 2022.</p>	<p>تم التداول بخصوص دخول برنامج الإحالة المبكرة على التقاعد حيز النفاذ بالتنسيق مع برنامج إعادة توظيف الموظفين العموميين ، في اجتماع مجلس الوزراء بتاريخ 29 ماي 2022.</p> <p>ونشر الأمر الرئاسي عدد 542 لسنة 2022، بتاريخ 14 جوان 2022، بالرائد الرسمي للجمهورية التونسية.</p>		✓	✗	✗	✗	<p>برنامج خصوصي للإحالة على التقاعد قبل بلوغ السن القانونية.</p>
<p>الأمر الرئاسي في مراحل متقدمة من</p>	<p>صادق مجلس الوزراء بتاريخ 14 أفريل</p>	✗	✗	✗	✗	✗	<p>إحداث صندوق</p>

<p>الإعداد.</p>	<p>2022، على مشروع أمر رئاسي يتعلق بضبط تنظيم وصلاحيات الهيئة العامة للشراكة بين القطاع العام والقطاع الخاص. ولم يتم إلى حد الآن إبرام الاتفاقية بين الهيئة العامة للشراكة بين القطاع العام والقطاع الخاص، ووزارة المالية، لتصرف في "صندوق دعم الشراكة بين القطاع العام والقطاع الخاص، لكي تتولى رئاسة الحكومة الإذن بالدفع لمصاريف الصندوق.</p>						<p>خاص، "صندوق دعم الشراكة بين القطاع العام والقطاع الخاص".</p>
<p>يتضمن الإجراء 2 أوامر رئاسية: صدر الأمر الرئاسي عدد 677 لسنة 2022 المؤرخ في 3 أوت 2022 يتعلق بضبط قائمتي الأجزاء والقطع المنفصلة والتوابع والمواد المستعملة في التصليح أو الصيانة أو الداخلة في تركيب الأجهزة والآلات الفلاحية وسفن ومراكب الصيد البحري المنتفعة بالإعفاء من الأداء على</p>	<p>صادق مجلس الوزراء بتاريخ 14 ماي 2022، على مشروع أمر رئاسي يتعلق بضبط قائمتي الأجزاء والقطع المنفصلة والتوابع والمواد المستعملة في التصليح أو الصيانة أو الداخلة في تركيب الأجهزة والآلات الفلاحية وسفن ومراكب الصيد البحري المنتفعة بالإعفاء من الأداء على القيمة المضافة عند التوريد والصنع محليا</p>	<p>×</p>	<p>×</p>	<p>×</p>	<p>×</p>	<p>×</p>	<p>ترشيد منح الامتيازات الجبائية في مادة الأداء على القيمة المضافة للأفصاالقطع والمواد المستعملة في الفلاحة والصيد البحري</p>

<p>القيمة المضافة عند التوريد والصنع محليا وشروط وإجراءات الانتفاع بالإعفاء من الأداء على القيمة المضافة بعنوانها. تمّ ضبط الصيغة النهائية لمشروع الأمر الرئاسي لضبط قائمة معدات الحفر والتنقيب وأجزاؤها وقطعها المعنية بالإعفاء من الأداء على القيمة المضافة وشروط وإجراءات الإعفاء وسيتمّ توجيهه إلى رئاسة الحكومة خلال الأسبوع الحالي (15 أوت 2022) قصد استكمال الإجراءات بشأنه.</p>	<p>وشروط وإجراءات الانتفاع بالإعفاء من الأداء على القيمة المضافة.</p>						
<p>لم ينص قانون المالية على إصدار نص تطبيقي، وقد تم إصدار المذكرة العامة عدد 11 لسنة 2022 في الغرض.</p>		<p>✓</p>	<p>✗</p>	<p>✗</p>	<p>✗</p>	<p>✗</p>	<p>تسوية الوضعية الجبائية للأشخاص الطبيعيين بعنوان المداخيلو الأرباح المتأتية من أنشطة غير مصرح بها.</p>

<p>لم ينص قانون المالية على إصدار نص تطبيقي، وقد تم إصدار المذكرة العامة عدد 16 لسنة 2022 في الغرض.</p>		✓	✗	✗	✗	✗	<p>حذف نظام توقيف العمل بالأداء على القيمة المضافة لشركاتالتجارة الدولية ولمؤسسات الخدمات المصدرة.</p>
<p>المنصة في طور الاعداد من قبل مركز الاعلامية لوزارة المالية بمشاركة كل من الإدارة العامة للأداءات والإدارة العامة للدراسات والتشريع الجبائي. تم عقد عدة اجتماعات في الغرض بمقر مركز الاعلامية وتم إنجاز التجارب (tests). سيتم إصدار النص التطبيقي حال استكمال الجوانب التقنية لإعداد المنصة.</p>		✗	✗	✗	✗	✗	<p>اعتمادالوسائل الإلكترونية لإعداد شهادات الخصم من المورد.</p>
<p>ينص الفصل على إبرام اتفاقية بين وزارة المالية والوزارة المكلفة بالتشغيل لضبط</p>		✗	✗	✗	✗	✗	<p>إحداث خط تمويل لفائدة أصحاب</p>

شروط وإجراءات التصرف في خط التمويل، ولم ينص الفصل على إصدار نص تطبيقي.							المشاريع والمهن الصغرى.
ينص الفصل على إبرام اتفاقية بين وزارة المالية والوزارة المكلفة بالتشغيل لضبط شروط وإجراءات التصرف في خط التمويل، ولم ينص الفصل على إصدار نص تطبيقي.		✗	✗	✗	✗	✗	إحداث خطّ تمويل مؤسسات الاقتصاد الاجتماعي والتضامني.
تمّ إمضاء القرار من قبل وزير الشؤون الاجتماعية بتاريخ 19 أفريل 2022 (قرار لا ينشر بالرائد الرسمي للجمهورية التونسية).	✓	✗	✗	✗	✗	✗	إحداث حساب خاص في الخزينة "حساب تنويع مصادر الضمان الاجتماعي".
صدر قرار من وزيرة المالية المؤرخ في 23 ماي 2022.	✓	✗	✗	✗	✗	✗	تحسين رقمنة الخدمات الإدارية وتطوير طرق تأدية النفقات

							العمومية
--	--	--	--	--	--	--	----------